



سياسة المدرسة في الإدمان الإلكتروني

للعام 2026-2027

المقدمة

تلتزم المدرسة بتوفير بيئة تعليمية متوازنة وصحية، تُراعي احتياجات الطلبة النفسية والتربوية في ظل الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية. وانطلاقاً من مسؤوليتها التربوية، تُولي المدرسة اهتماماً بالغاً بمواجهة ظاهرة الإدمان الإلكتروني، لما لها من آثار سلبية على التركيز الأكاديمي، الصحة النفسية، والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدرسي.

وتهدف هذه السياسة إلى تنظيم استخدام الوسائط الإلكترونية، وتعزيز ثقافة التوازن الرقمي، وترسيخ قيم الانضباط الذاتي والمسؤولية الشخصية في التعامل مع التكنولوجيا. كما تُعد هذه السياسة امتداداً لجهود المدرسة المستمرة في حماية الطلبة من السلوكيات الرقمية الضارة، وتوفير بيئة تعليمية محفزة وآمنة، تدعم النمو المتكامل للطلبة في العصر الرقمي.

أهداف السياسة

1. الحد من ظاهرة الإدمان الإلكتروني بين الطلبة، بما يضمن بيئة تعليمية متوازنة تُراعي الصحة النفسية والاجتماعية، وتُعزز التركيز الأكاديمي والنمو السليم.
2. رفع مستوى الوعي لدى الطلبة والكادرين التعليمي والإداري حول مخاطر الاستخدام المفرط للتكنولوجيا، والآثار النفسية والسلوكية المترتبة على الإدمان الرقمي.
3. تعزيز ثقافة التوازن الرقمي داخل المجتمع المدرسي، من خلال تشجيع الطلبة على تنظيم وقتهم، وتبني سلوكيات رقمية صحية تدعم الانضباط الذاتي والاحترام المتبادل.
4. تفعيل آليات الكشف المبكر عن حالات الإدمان الإلكتروني، ورصد المؤشرات النفسية والسلوكية المرتبطة بها، وتقديم الدعم التربوي والإرشادي المناسب.
5. تطبيق الإجراءات التربوية والوقائية وفقاً للسياسات المعتمدة بحق من يُظهر سلوكيات رقمية مفرطة أو ضارة، بما يحقق التدخل المبكر ويعزز العدالة التربوية.
6. تعزيز التعاون مع أولياء الأمور والجهات المختصة في مجال الصحة النفسية والتربية الرقمية، لضمان استمرارية الدعم الوقائي، وتكامل الجهود داخل المدرسة وخارجها.



المبادئ الأساسية

1. **الوقاية أولاً:** تُعد التوعية والتثقيف الرقمي حجر الأساس في الحد من ظاهرة الإدمان الإلكتروني، من خلال تعزيز ثقافة التوازن في استخدام التكنولوجيا، وتنمية مهارات التنظيم الذاتي لدى الطلبة.
2. **السرية:** تُراعى السرية التامة في التعامل مع أي حالة يُشتبه بتأثرها بالإدمان الإلكتروني، حفاظاً على خصوصية الطالب وكرامته، ومنعاً لأي وصم أو تمييز داخل المجتمع المدرسي.
3. **المصلحة الفضلى للطلاب:** تُؤخذ بعين الاعتبار في جميع التدخلات والإجراءات، بما يضمن تقديم الدعم النفسي والتربوي المناسب، ومراعاة احتياجات الطالب الفردية في بيئة آمنة ومحفزة.
4. **المساءلة التربوية:** يخضع الطالب الذي يُظهر سلوكيات رقمية مفرطة أو ضارة لإجراءات تربوية تهدف إلى التوجيه والتقويم، وفقاً للسياسات المدرسية المعتمدة، وبما يعزز الانضباط الذاتي والعدالة التربوية.

الوقاية والتوعية

1. **تنفيذ حملات توعوية دورية داخل المدرسة،** تتضمن ملصقات إرشادية، عروض تقديمية، ومبادرات طلابية تهدف إلى نشر ثقافة التوازن في استخدام التكنولوجيا، والحد من السلوكيات الرقمية المفرطة.
2. **إدماج مفاهيم الإدمان الإلكتروني ضمن الأنشطة الصفية واللاصفية،** بما يعزز الفهم العميق لدى الطلبة حول الآثار النفسية والاجتماعية للاستخدام المفرط للأجهزة الذكية والمنصات الرقمية.
3. **تنظيم ورش عمل ومحاضرات تثقيفية بالتعاون مع الجهات المختصة في الصحة النفسية والتربية الرقمية،** لتقديم معلومات دقيقة ومؤثرة بأسلوب يناسب الفئة العمرية المستهدفة، ويعزز مهارات التنظيم الذاتي.
4. **تدريب الكادر التعليمي والإداري على رصد السلوكيات الرقمية المفرطة أو غير الصحية،** وتزويدهم بآليات التدخل الأولي والتعامل التربوي السليم مع حالات الإدمان الإلكتروني.
5. **إشراك أولياء الأمور في برامج التوعية الرقمية** من خلال نشرات تثقيفية ولقاءات دورية، لتعزيز دور الأسرة في التوجيه والمتابعة، وضمان الاستخدام المتوازن للتقنيات في المنزل.
6. **تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في تقديم جلسات إرشادية فردية وجماعية،** لمعالجة الآثار النفسية الناتجة عن الإدمان الإلكتروني، وتوفير بيئة آمنة للطلبة للتعبير عن مشاعرهم وتحدياتهم الرقمية.
7. **إطلاق مبادرات طلابية قيادية مثل "سفراء التوازن الرقمي"** لتمكين الطلبة من نشر الوعي بين أقرانهم، وتعزيز ثقافة المسؤولية الجماعية في الاستخدام الصحي للتكنولوجيا.



الرصد والكشف المبكر

تولي المدرسة أهمية بالغة لعمليات الرصد والكشف المبكر، باعتبارها خطوة جوهرية في الوقاية من السلوكيات الرقمية المفرطة، وضمان بيئة تعليمية متوازنة وصحية. ويتم ذلك من خلال:

- المتابعة المستمرة لسلوك الطلبة في البيئة الرقمية المدرسية، مع التركيز على رصد أي تغيرات في نمط الاستخدام أو التفاعل الإلكتروني قد تشير إلى وجود حالة من الإدمان، مثل الاستخدام المفرط للأجهزة الذكية، الانعزال الرقمي، أو ضعف التركيز الأكاديمي.
- استقبال البلاغات بسرية تامة من قبل منسق الحماية أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي، مع ضمان حماية خصوصية الطالب وعدم تعريضه لأي وصم أو تمييز رقمي أو اجتماعي.
- إجراء لقاءات فردية مع الطلبة الذين تظهر عليهم مؤشرات أو سلوكيات رقمية مثيرة للقلق، وتشمل هذه اللقاءات:

❖ الحفاظ على السرية التامة من قبل الأخصائي الاجتماعي أو النفسي، وبمشاركة منسق الحماية في المدرسة.

- ❖ استخدام أدوات تقييم تربوية ونفسية مثل الاستبانات الرقمية أو تحليل نمط الاستخدام الإلكتروني.
- ❖ الاستماع للطلاب باحترام وحيادية لفهم دوافعه وسلوكياته الرقمية وظروفه الشخصية.
- ❖ تحليل البيئة المحيطة بالطلاب (الأسرة، الأصدقاء، المحتوى الرقمي، المدرسة) لتحديد مصادر التأثير الرقمي.
- ❖ تحديد نوع التدخل المناسب بناءً على نتائج التقييم، مثل جلسات إرشادية، إشراك ولي الأمر، أو تحويل الحالة للجهات المختصة في الصحة النفسية أو الدعم التربوي.

الإلتزامات والإبلاغ

يتوجب على جميع العاملين في المدرسة من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والفنية وفرق الخدمات المساندة (بما في ذلك المعلمون، الإداريون، الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون، موظفو الأمن، وعمال المدرسة)، الإلتزام برصد أي مؤشرات رقمية أو سلوكية قد تُشير إلى وجود خطر محتمل ناتج عن الإدمان الإلكتروني، والذي قد يؤثر سلباً على الصحة النفسية أو الأداء الأكاديمي أو العلاقات الاجتماعية للطلاب.

ويشمل ذلك التدخل الأولي والتعامل التربوي السليم، من خلال تقديم الدعم المناسب، والتوجيه الإيجابي، مع ضرورة الإبلاغ الفوري عن أي حالة مشتبه بها أو مؤكدة تتعلق بسلوكيات رقمية مفرطة أو ضارة، مثل الاستخدام المفرط للأجهزة الذكية، الانعزال الرقمي، أو ضعف التفاعل المدرسي، وذلك وفقاً للإجراءات المعتمدة في السياسة المدرسية الخاصة بالإدمان الإلكتروني.



أعضاء سياسة الإدمان الإلكتروني

➤ الأدوار والمسؤوليات في سياسة الإدمان الإلكتروني

➤ إدارة المدرسة

1. تطبيق سياسة الأمن السيبراني بما يتوافق مع التشريعات الوطنية والمعايير التربوية، لضمان بيئة تعليمية رقمية آمنة ومحفزة.
2. تنظيم برامج تدريبية دورية لجميع العاملين حول التهديدات السيبرانية، وآليات الرصد والتبليغ والتدخل.
3. رفع مستوى الوعي لدى الطلبة وأولياء الأمور حول مخاطر السلوكيات الرقمية غير الآمنة، ووسائل الوقاية والدعم.
4. متابعة تنفيذ السياسة وتقييم فعاليتها بشكل دوري، وتحديث الإجراءات وفقاً للمستجدات التقنية والقانونية.
5. ضمان وجود آلية سرية لتلقي البلاغات السيبرانية، والإشراف على توثيقها والتنسيق مع الجهات المختصة حسب الإجراءات المعتمدة.

➤ منسق حماية الطفل (Child Protection Officer)

1. استقبال البلاغات المتعلقة بالإدمان الإلكتروني والانتهاكات السيبرانية بسرية تامة.
2. التنسيق مع الجهات المختصة مثل شرطة دبي وهيئة تنظيم الاتصالات عند الحاجة.
3. متابعة تطبيق الإجراءات الوقائية داخل المدرسة.
4. إعداد تقارير دورية للإدارة حول الحالات المكتشفة والتدخلات المنفذة.

➤ الكادر الإداري والمعلمون

1. مراقبة سلوك الطلبة في البيئة الرقمية، ورصد أي مؤشرات على الإدمان أو التعرض لمخاطر مثل التنمر الإلكتروني أو العزلة الرقمية.
2. الالتزام بالإبلاغ الفوري عن أي حالة مشتبه بها أو مؤكدة وفقاً للسياسة المعتمدة.
3. تعزيز بيئة مدرسية رقمية قائمة على الاحترام والثقة، وتشجيع الطلبة على طلب المساعدة.



➤ أولياء الأمور:

1. التعاون المستمر مع المدرسة لضمان سلامة الأبناء الرقمية والحد من الإدمان الإلكتروني.
2. الإبلاغ الفوري عن أي سلوك مشبوه أو علامات إدمان تظهر على الطالب داخل أو خارج البيئة الرقمية.
3. المشاركة في الأنشطة التوعوية والبرامج الإرشادية التي تنظمها المدرسة في مجال الأمن السيبراني.

➤ الطلاب :

1. التزام بالسلوكيات الرقمية الإيجابية داخل المدرسة وخارجها.
2. معرفة حقوقهم وآليات طلب الدعم في حال التعرض لأي تهديد أو علامات إدمان إلكتروني.
3. المساهمة في نشر ثقافة الحماية الرقمية بين الأقران من خلال المبادرات الطلابية.
4. الالتزام بالإجراءات المتبعة بحق من يثبت تورطه في انتهاك قواعد الأمن السيبراني.

➤ الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون:

الدور الوقائي:

1. نشر الوعي بمخاطر الإدمان الإلكتروني والسلوكيات الرقمية غير الآمنة بين الطلبة وأولياء الأمور.
2. تنفيذ برامج إرشادية حول المهارات الرقمية، ضبط النفس، واتخاذ القرار في الفضاء الإلكتروني.
3. تعزيز بيئة مدرسية داعمة تشجع على التسامح والاحترام، وتنبذ السلوكيات السيبرانية الضارة.
4. المساهمة في تطوير السياسات الوقائية بالتعاون مع إدارة المدرسة.

الرصد والكشف المبكر:

1. مراقبة التغيرات النفسية والسلوكية التي قد تشير إلى الإدمان أو التعرض لمخاطر رقمية.
2. إجراء مقابلات تقييمية فردية عند الاشتباه، بالتعاون مع الفريق الإرشادي.
3. التنسيق مع الكادر التعليمي لتحديد الطلبة المعرضين للخطر وتوثيق الحالات.

التدخل والتبليغ:

1. استقبال البلاغات بسرية والتعامل معها وفقاً لبروتوكول التحويل الداخلي المعتمد.
2. إجراء تقييم أولي للحالة بالتعاون مع الجهات المعنية داخل المدرسة.
3. التواصل مع الجهات الخارجية المختصة عند الحاجة.
4. إعداد خطة تدخل فردية تشمل الدعم النفسي والتربوي للطلاب المتضررين.



الدعم والمتابعة:

1. تقديم الدعم النفسي الفردي أو الجماعي للطلبة المتأثرين بالإدمان الإلكتروني أو الحوادث السيبرانية.
2. متابعة الحالات لضمان استقرار الطالب وسلامته النفسية والجسدية.
3. التنسيق مع الأسرة لتوفير بيئة رقمية داعمة داخل وخارج المدرسة.
4. توثيق جميع الإجراءات والتدخلات بدقة وسرية تامة وفقاً للسياسة المعتمدة.

إجراءات التبليغ والتعامل مع الحالات

منسق حماية الطفل (Child Protection Officer)

يتولى مسؤولية استقبال البلاغات المتعلقة بالانتهاكات السيبرانية التي تمس سلامة الطلبة الرقمية، ويقوم بالتعامل معها بسرية تامة، مع ضمان حماية خصوصية الطالب. كما ينسق مع الجهات المختصة مثل شرطة دبي وهيئة تنظيم الاتصالات عند الحاجة، وفقاً للبروتوكولات المعتمدة، لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة.

المعلمون والإداريون:

يُعدّون خط الدفاع الأول في رصد السلوكيات الرقمية غير الآمنة داخل البيئة المدرسية، ويقع على عاتقهم الالتزام القانوني بالإبلاغ الفوري عن أي حالة اشتباه في التنمر الإلكتروني، اختراق الخصوصية، أو تداول محتوى ضار. يتم رفع البلاغ مباشرة إلى منسق حماية الطفل أو إدارة المدرسة دون تأخير، وفقاً للسياسة المعتمدة.

الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون:

يلعبون دوراً محورياً في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلبة المتأثرين بالحوادث السيبرانية، ويشاركون في تقييم الحالات الرقمية المثيرة للقلق، وتحليل دوافعها وسياقها التربوي والاجتماعي. كما يقدمون التوصيات المناسبة لضمان التدخل السليم، ويحرصون على توفير دعم مستمر يعزز استقرار الطالب وسلامته النفسية.



➤ خطوات التبليغ داخل المدرسة في حالات الإدمان الإلكتروني:

1. رصد المؤشرات يتعين على الكادر التعليمي والإداري، بالإضافة إلى الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، متابعة سلوك الطلبة في البيئة الرقمية المدرسية، والانتباه لأي علامات قد تشير إلى الإدمان الإلكتروني، مثل الانعزال، التشتت الذهني، الاستخدام المفرط للأجهزة، أو انخفاض الأداء الأكاديمي.
2. الإبلاغ الداخلي عند الاشتباه، يجب التبليغ الفوري لمنسق حماية الطفل أو إدارة المدرسة، وفقاً للآلية المعتمدة، لضمان التدخل السريع والفعال، واتخاذ الإجراءات التربوية المناسبة التي تضمن سلامة الطالب النفسية والسلوكية.
3. توثيق الحالة تُسجل كافة التفاصيل المتعلقة بالحالة بسرية تامة، مع الحفاظ الكامل على خصوصية الطالب، وذلك وفقاً للسياسات المعتمدة لحماية البيانات الشخصية داخل المدرسة، لضمان مرجعية دقيقة لأي تدخل لاحق.
4. التواصل الخارجي في الحالات التي تستدعي تدخلاً رسمياً، مثل الإدمان الشديد الذي يؤثر على الصحة النفسية أو يشكل خطراً مباشراً على الطالب أو زملائه، يتم التواصل مع الجهات المختصة، مثل شرطة دبي أو هيئة تنظيم الاتصالات، لضمان الحماية واتخاذ الإجراءات القانونية والمهنية اللازمة.



قنوات التبليغ الرسمية خارج المدرسة

➤ التواصل مع الجهات المختصة خارج المدرسة

في الحالات التي تتجاوز نطاق التدخل المدرسي، وتستدعي إجراءات رسمية لضمان سلامة الطالب أو حماية المجتمع المدرسي، يتم التواصل مع الجهات المختصة خارج المدرسة وفقاً للبروتوكولات المعتمدة. وتشمل هذه الحالات الانتهاكات الجسيمة مثل:

- التهديد المباشر لسلامة الطالب أو زملائه.
 - تداول محتوى إلكتروني ضار أو غير قانوني.
 - الاشتباه في تعرض الطالب للاستغلال أو الابتزاز الرقمي.
 - استمرار السلوكيات الرقمية الخطرة رغم التدخل الداخلي.
- يتم التنسيق مع الجهات التالية حسب طبيعة الحالة:
- شرطة دبي: في حالات التهديدات الأمنية أو الجرائم الإلكترونية.
 - هيئة تنظيم الاتصالات: في حالات الاختراقات التقنية أو المحتوى المخالف للأنظمة الرقمية.
 - الجهات الصحية أو النفسية المختصة: إذا تطلب الأمر دعماً علاجياً أو تقييماً متخصصاً.
- يُراعى في جميع مراحل التواصل الحفاظ على سرية المعلومات، واحترام خصوصية الطالب، وتوثيق الإجراءات بدقة لضمان الشفافية والمساءلة.

التقييم

تُراجع سياسة الإدمان الإلكتروني المدرسية بشكل سنوي من قبل لجنة مختصة، ويتم تحديثها بناءً على المستجدات النفسية والتقنية والسلوكية، لضمان مواكبتها لأحدث التحديات الرقمية التي تواجه الطلبة. ويُراعى في عملية التحديث إشراك المعنيين من الكادر التعليمي، الأخصائيين، الطلبة، وأولياء الأمور، بما يعزز فعالية السياسة واستمراريتها، ويضمن توافقها مع احتياجات المجتمع المدرسي وسلامة أفراده.